

بيان حول ملخص السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة

لقد شاركت بعض مجموعات ائتلاف إدارة النفايات بالندوة التي دعت إليها وزارة البيئة المجتمع المدني بتاريخ ١٩ آذار ٢٠١٨ لطرح ملخص استراتيجية إدارة النفايات. شاركت هذه المجموعات على أمل طرح أسئلتها ومخاوفها مباشرة على الوزارة المعنية ومناقشتها، على الرغم أن السياسة أقرت وأقرت معها المحارق وبعدها شرعت وزارة البيئة إلى الحوار مع البلديات والمجتمع المدني، ولكن للأسف الشديد أكد هذا الاجتماع عدم جدية وزارة البيئة في إدارة هذا الملف وفي الحوار والمشاركة مع المجتمع المدني. فبعد أن تم عرض ملخص السياسة وإثناء الوزير طارق الخطيب على دور الوزارة في فتح باب الحوار أمام المجتمع المدني، وإذ يتم تحديد فترة النقاش والحوار إدلاء الملاحظات بعشر دقائق فقط. وهذا إذا دل على شيء فإنه يدل على الاستهتار بأراء المجتمع المدني وعدم جدية المشاركة والحوار. بالتالي يورد الائتلاف فيما يلي ملاحظاته على السياسة التي أقرها مجلس الوزراء:

- أولاً تجدر الإشارة إلى التناقض في مقررات الحكومة بحيث أقرت من جهة سياسة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة تتضمن الدعوة للفرز من المصدر، وفصل المواد القابلة للتدوير واسترداد أكبر نسبة ممكنة من النفايات (استرداد مواد واسترداد طاقة) من خلال اعتماد السلم الهرمي للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة باتجاه الاقتصاد الدائري، ومن جهة أخرى أقرت اعتماد المحارق للتخلص من النفايات وهو أيضاً خياراً استراتيجياً على الأقل لل 20 أو 25 سنة القادمة. هذان الخياران على تناقض كبير، وتعارض صارخ. إن خيار المحارق ينسف عملياً خيار الإدارة المتكاملة في لبنان. بسبب نوعية النفايات المنتجة في لبنان والتي تتضمن 53% من النفايات العضوية عالية الرطوبة وذات قدرة حرارية منخفضة يتطلب اعتماد المحارق إبقاء الورق والكرتون والمواد البلاستيكية القابلة لإعادة التدوير في عداد النفايات الداخلة للمحارق و/أو تجفيف المواد العضوية قبل حرقها وهذا بالطبع يحتاج إلى طاقة حرارية. وهذا في تعارض صريح وكامل مع خيار الفرز والتدوير الذي تقول به سياسة الإدارة المتكاملة التي أقرت.
- في مبادئ السياسة العامة (القسم 1) الفقرة 2: هناك غموض من حيث استخدام مصطلح "استرداد الطاقة". ما هو المقصود هنا؟ هل هذه إشارة إلى حرق النفايات؟
- تقترح السياسة أن يزيد ما يسمى "استرداد الطاقة" من 35% في عام 2019 إلى 50% في عام 2025 وهو ما يتناقض مع سياسات وممارسات إدارة النفايات الصلبة المنزلية المعتمدة عالمياً. يجب أن تشجع هذه السياسة على زيادة إعادة تدوير المواد واستردادها على حساب عمليات الحرق والطمر.
- في واقع حال قطاع إدارة النفايات الصلبة في لبنان يتم التطرق إلى النفايات الخطرة ولكن هذه النفايات غير ملحوظة في الاستراتيجية إلا في مرحلة التخلص النهائي مع أنه من المهم جداً والأساسي أن يتم فصل هذه النفايات عن النفايات المنزلية لتأمين إدارة أفضل وقدرة أعلى على استرداد المواد. إن ما يثير القلق هو أن تناول هذه المسألة انحصر بإقامة محطات للتخزين قبل "الترحيل". فهل تنوي الحكومة "ترحيل"، والأصح استخدام مصطلح "تصدير"، لأن هذا الأمر يخضع لإجراءات وضوابط والتزامات اتفاقية بازل بشأن حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وإدارتها السليمة بيئياً. إذن نحن أمام توجه الحكومة إلى تصدير النفايات الخطرة إلى بلدان متقدمة مؤهلة تكنولوجيا لمعالجتها. هذا الأمر يمحّل حالات طارئة ولكميات محدودة من نفايات خطرة تتولد في لبنان ولا نملك التكنولوجيات المناسبة لمعالجتها وتدميرها.
- في المبادئ العامة، لم تتطرق هذه السياسة إلى مبدأ واجب الرعاية (Duty of Care) الذي يحمل أي شخص يدير النفايات المسؤولية الأخلاقية في تطبيق أقصى قدر من الرعاية في إدارتها. مما يعني أنه مطالب باتخاذ "جميع الخطوات المعقولة" للحفاظ على النفايات آمنة في حين أنها تحت سيطرته. وإذا أعطى النفايات لشخص آخر، فهو مطالب بأن يؤكد بأن المستلمين مصرح لهم بنقل هذه النفايات وإعادة تدويرها و/أو التخلص منها بأمان. وينطبق واجب الرعاية هذا على أي شخص ينتج أو يستورد أو يحفظ أو يخزن أو ينقل أو يعالج أو يعيد تدوير النفايات أو التصرف فيها، وينطبق أيضاً على الوسطاء المشاركين في ترتيب هذه الأنشطة.
- ينطلق هذا الملخص من مبادئ عامة في الفقرة الأولى وينتقل في الفقرة الثانية إلى مبدأ الاسترداد والاقتصاد الدائري دون التطرق إلى مبدأ التخفيف من الانتاج وهو المبدأ الأهم، حتى أن في الأهداف المحددة والنسب المعتمدة لم تلحظ أي نسبة للتخفيف من الانتاج. تلقي هذه السياسة بعملية التخفيف من إنتاج النفايات على عاتق البلديات، وفي الجانب الإجرائي تضع على عاتقها موضوع التوعية للتخفيف من الانتاج. بينما إن أساس

- التسلسل الهرمي، أي التخفيف من الإنتاج، يهدف إلى إعادة تصميم السلع بطريقة تقلل من إنتاج النفايات وتخفيض كمية وسمية النفايات المتولدة أثناء عملية الإنتاج الذي يجب أن تعمل عليه وزارة البيئة والوزارات الأخرى المعنية مع القطاع الصناعي بشكل حثيث.
- لم تطرق هذا السياسة أيضاً إلى إعادة الاستعمال وأدواته مثل خلق سوق تبادل للنفايات بين الصناعات المختلفة.
- ولم يتم التطرق إلى إمكانية الاستفادة من النفايات العضوية وتثمينها واستعمالها في الزراعة بل تم التركيز فقط على إعادة التدوير كما أنه لم تتضمن اللجنة الوطنية ممثلاً عن وزارة الزراعة.
- لم تبين هذه السياسة كيفية مراعاة أو التنازل مع الالتزامات الدولية للبنان (معاهدات ستوكهولم وبرشلونة وبازل وغيرها...) ومع السياسات الأخرى مثل تغيير المناخ (خاصة في انتقاء التقنيات لإدارة النفايات الصلبة) والالتزام البيئي للمؤسسات المصنفة وغيرها.
- لم تتطرق هذه السياسة لعملية نقل النفايات.
- لم تحدد هذه السياسة المعايير التي ستعتمد لتقييم المشاريع والتقنيات التي سيتم الموافقة عليها (إلا بالعموم: تكون المشاريع المطروحة مجدية بيئياً واقتصادياً).
- في الجانب الإجرائي ذكر أنه: تعطى البلديات التي أبدت رغبة بإدارة هذه المراحل مهلة شهرين للتقدم باقتراحاتها إلى اللجنة المبيّنة في الفقرة الرابعة (الجانب المؤسسي) على أن تكون المشاريع المطروحة مجدية بيئياً واقتصادياً. إن مهلة الشهرين غير كافية لتطوير مشاريع البلديات خاصة إذا كانت تتضمن تأمين التمويل اللازم.
- في الجانب الإجرائي، تمت الإشارة إلى أن "البلديات غير القادرة بمفردها على إتمام جميع مراحل السلم الهرمي للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة والتي يقتضي بالتالي إشراكها بمشاريع تنفذها السلطة المركزية على أن تتضمن دفاتر الشروط العائدة لهذه المشاريع موقعاً واحداً وتقنيّة معالجة وتخلص نهائي واحدة على الأقل في كل منطقة خدماتية". لماذا تم حصر المشاريع في موقعاً واحداً؟ ماذا إذا كان من الأفضل اعتماد مواقع مختلفة للفرز أو التسبيخ أو التخلص النهائي؟
- في الجانب الإجرائي ذكر أنه تم تكليف مجلس الإنماء والإعمار بالتالي:
 - 0 تأهيل وزيادة فعالية معمل الفرز في الكرنتينا والعروسية بهدف تحسين عملية الفرز وزيادة نسبته، من خلال زيادة خطوط الفرز عند اللزوم وتزويد المعملين بآلات مخصصة لإنتاج RDF
 - 0 تأهيل معمل المعالجة في منطقة الكورال كمعمل معالجة وتنشيف MBT with Biodrying
 - 0 إنشاء معمل لمعالجة وتنشيف النفايات MBT with Biodrying في منطقة مصب نهر الخدير
- كيف سيتم تصريف الوقود البديل الذي سينتج عن معمل الفرز؟ ما هي المعايير التي ستعتمد لمراقبة نوعية الوقود البديل؟ كيف ستتم مراقبة عملية حرق الوقود البديل؟ هل هناك دراسات أثر بيئي لهذا المشروع وتمت استشارة المجتمعات المحيطة بمعامل الاسمنت أو المرافق الأخرى التي سيتم التخلص فيها؟
- لماذا تم اعتماد التنشيف؟ وما هو مصير النفايات المنشفة؟ هل هذا يعني أننا ملتزمون بالمحارق؟ إن هذا الخيار هو هدر مطلق. لماذا يتم هدر الطاقة لتجفيف المواد العضوية وأرسلها للحرق، بدل معالجتها بوحدة من التقنيات المقبولة بيئياً واقتصادياً مثل الهضم الهوائي لصناعة الكومبوست النوعي، حيث أن سوق الكومبوست في لبنان يصل إلى 150 مليون دولار، مستورداً هذا المنتج من بلدان تحسن إدارة نفاياتها العضوية مثل هولندا وغيرها. أم بالهضم اللاهوائي، كما هي الحال في معمل صيدا وبكاسين، وهي تعتبر تجارب ناجحة لهذه التقنية، لتوليد البيوغاز والطاقة؟
- في البند رقم 7 تشير السياسة إلى "تأمين التنافسية والابتكار وروح المبادرة، من خلال اعتماد جميع التكنولوجيات التي أثبتت فعاليتها عالمياً، على أن تحدد المواقع ضمن شروط بيئية محدّدة واعتماد المواقع المشوهة كأولوية. من يحدد أن التقنيات أثبتت فعاليتها عالمياً؟ إن فتح الباب أمام اعتماد أية تكنولوجيات دون ضوابط يسمح للمروجين والسماصرة الذين يجولون المناطق لتقديم عروض للبلديات بتقنيات يجهلون حقيقتها ومخاطرها ويورط البلد بأثار سلبية على البيئة والصحة العامة.